نشرة شبكة مكافحة الجرائم المالية للمبلّغين عن المخالفات

أبلِغ عن التمويل غير المشروع المرتبط بإيران

تدير شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN)، التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية (وزارة الخزانة)، برنامجاً لتحفيز المبلّغين عن المخالفات، يتيح لعامة الناس تقديم معلومات بشأن انتهاكات بعض القوانين التي تتولى وزارة الخزانة ووزارة العدل (DOJ) إنفاذها، بما في ذلك قانون السرية المصرفية (BSA) وقوانين الأمن القومي التي تشكّل الأساس للعقوبات التجارية والاقتصادية الأمريكية التي يديرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة. ومن خلال الإبلاغ عن معلومات بشأن انتهاكات مشتبه بها لقانون السرية
المصرفية والعقوبات الاقتصادية ذات صلة بإيران، يسهم المبلّغون في تعزيز أمننا القومي والحفاظ على سلامة أمريكا.

ترحّب شبكة مكافحة الجرائم المالية بالمعلومات التي يقدّمها المبلّغون الأمريكيون وغير الأمريكيين بشأن أفراد أو كيانات قد تنتهك قانون السرية المصرفية أو برامج العقوبات التي يديرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. ويشمل ذلك معلومات بشأن انتهاكات هذه الأحكام قد تنطوي على الاستعانة بوكلاء لإيران وجهات تيسير تعمل خارج إيران. ويُشترط في الانتهاكات المحتملة لعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وجود صلة بالولايات المتحدة، بما في ذلك معاملات مباشرة أو غير مباشرة مع الولايات المتحدة أو أشخاص أمريكيين أو كيانات يملكها أو يسيطر عليها أشخاص أمريكيون، أو معاملات تنطوي على أيٍّ منهم. كما يُحظر على الأشخاص غير الأمريكيين إجراء بعض التعاملات، بما في ذلك التسبب في انتهاك أشخاص أمريكيين للعقوبات الأمريكية، عن علم أو دون علم والتآمر لانتهاك العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران،
والانخراط في سلوك يهدف إلى التهرب من العقوبات الأمريكية.

عملية المنبوذ الاقتصادي

تعمل عملية المنبوذ الاقتصادي (Operation Economic Outcast)، التي أعلن عنها الوزير بيسنت في 24 أغسطس 2026، وهو اليوم الذي أُطلق عليه يوم الحسم الاقتصادي (Economic D-Day)، على قطع شرايين الحياة الاقتصادية المتبقية التي تُبقي النظام الإيراني قائماً. وقد رسمت وزارة الخزانة خريطة للشبكات وجهات التيسير والقنوات المالية التي تستخدمها إيران لتهريب النفط والتهرب من العقوبات وتمويل الإرهاب. وبالتعاون مع شركاء من مختلف الجهات الحكومية الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والشركاء الخليجيين وغيرهم، تستهدف وزارة الخزانة جميع مصادر الإيرادات غير المشروعة للنظام، وكذلك مخططاته للتهرب من العقوبات بغرض نقل الأموال.

حذّرت وزارة الخزانة من أن أي كيان يسهّل غسل الأموال أو التهرب من العقوبات نيابةً عن إيران يعرّض نفسه لخطر الاستبعاد من النظام المالي الأمريكي. كما وسّعت نطاق التعرض للعقوبات الثانوية بالنسبة إلى من يواصلون التعامل التجاري مع النظام الإيراني، وستسرّع وتيرة إجراءات الإنفاذ الأمريكية. تتوفر هنا معلومات إضافية عن عملية المنبوذ الاقتصادي.

ما ينبغي البحث عنه

قد تكون لدى الأفراد الذين يُحتمل تأهلهم لبرنامج المبلّغين عن المخالفات معرفة مباشرة بفرد أو كيان يسهّل التهرب من العقوبات المفروضة على إيران أو غسل الأموال.

قد يتخذ التهرب من العقوبات المفروضة على إيران نمطاً واحداً أو أكثر من الأنماط التالية:

- استخدام أنواع من الشركات وولايات قضائية تنطوي على مخاطر أعلى للتهرب من العقوبات المفروضة على إيران، بما في ذلك الشركات والولايات القضائية في العراق والإمارات العربية المتحدة وتركيا والصين.
- وجود مخالفات أو أوجه عدم اتساق في مستندات الشحن قد تُخفي صلات بإيران، بما في ذلك محاولات إخفاء الهوية الحقيقية للسفن المستخدمة في نقل الشحنات.
- مدفوعات إلى منصات تداول الأصول الرقمية أو مقدّمي الخدمات الموجودين في إيران، أو منهم، أو إلى جهات قد تكون شركات واجهة لتلك الكيانات، أو منها.
- شركات شحن تتعامل مع أطراف مقابلة إيرانية، بما في ذلك شركات من العراق والإمارات العربية المتحدة والصين، ولا سيما هونغ كونغ.
- استخدام غير معتاد لشركات الصرافة، بما في ذلك الحالات التي لا تعكس فيها الرسوم أو عدد المعاملات أو نمطها الممارسات التجارية القياسية والمتعارف عليها.
- مدفوعات غير معتادة بالأصول الرقمية تُجريها شركات النفط أو الشحن أو التجارة أو شركات إدارة الأمانات.
- منصات تداول غير مسجّلة تعمل من نظير إلى نظير، وشركات خدمات مالية موجودة في الخارج، ومنصات تداول أصول رقمية متداخلة تعمل من خلال منصات أخرى.

قد تشمل مخططات التمويل غير المشروع التي تنطوي على وكلاء إيران الإرهابيين ما يلي:

- معاملات بين العملاء تتضمن مصطلحات رئيسية معروفة بارتباطها بالإرهاب أو المنظمات الإرهابية، بما في ذلك الملاحظات المرفقة بتحويل من نظير إلى نظير.
- معاملات العملاء مع شركات الخدمات المالية (MSBs)، بما فيها الشركات العاملة في الأصول الرقمية، أو مع مؤسسات مالية أخرى تعمل في ولايات قضائية معروفة بالنشاط الإرهابي أو معرّضة لمخاطره بدرجة عالية، ويُعتقد على أسس معقولة أن إجراءات تحديد هوية العملاء والتحقق منها لديها متساهلة، أو أن ملكيتها غير شفافة، أو أنها لا تلتزم، على نحو آخر، بأفضل ممارسات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT).
- معاملات العملاء التي تنشأ لدى كيانات تُعدّ شركات واجهة، أو تُوجَّه إليها، أو تنطوي عليها بأي شكل آخر؛ أو لدى شركات تجارة عامة ذات أغراض تجارية غير واضحة؛ أو لدى شركات أخرى تشير معلومات المستفيدين الحقيقيين منها إلى احتمال وجود صلة لها بإيران أو بجماعات إرهابية أخرى تدعمها إيران.

- منظمات خيرية أو غير ربحية تطلب تبرعات، ولكن لا يبدو أنها تقدّم أي خدمات خيرية، أو تدعم علناً أنشطة أو عمليات إرهابية.
- عملاء يتلقّون عدداً كبيراً من المدفوعات الصغيرة بالأصول الرقمية من محافظ عديدة، ثم يحوّلون الأموال إلى محفظة أخرى، ولا سيما إذا كانوا يسجّلون الدخول باستخدام عنوان بروتوكول إنترنت (IP) في منطقة معروفة بالنشاط الإرهابي أو معرّضة لمخاطره بدرجة عالية.
- تحويلات مالية يُجريها عميل إلى منطقة معروفة بالنشاط الإرهابي أو معرّضة لمخاطره بدرجة عالية، ولا تتوافق مع مهنته أو غرضه التجاري المعلن، مع ذكر أغراض مبهمة مثل نفقات السفر أو أعمال خيرية أو مساعدات أو هدايا.
- حسابات تلقّت مؤخراً مبالغ كبيرة من حملات جمع التبرعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو منصات التمويل الجماعي، ويجري الدخول إليها باستخدام عنوان بروتوكول إنترنت في مناطق معروفة بالنشاط الإرهابي أو معرّضة لمخاطره بدرجة عالية، ولا يُعرف أن صاحب الحساب يقيم فيها أو سافر إليها

للحصول على معلومات إضافية بشأن التهرب من العقوبات المفروضة على إيران ومخططات التمويل غير المشروع، ينشر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وشبكة مكافحة الجرائم المالية إرشادات بصورة منتظمة.

- أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تنبيهات بشأن مخاطر العقوبات المرتبطة بالمطالب الإيرانية للمرور عبر مضيق هرمز، ومخاطر العقوبات الناجمة عن التعامل مع مصافي النفط المستقلة الصغيرة المعروفة باسم «تي بوت»(Teapot)، وكذلك إرشادات لأصحاب المصلحة في قطاعَي الشحن والنقل البحري بشأن كشف التهرب من العقوبات من المفروضة على النفط الإيراني والحد منه. ويمكن الاطلاع هنا على معلومات ونشرات إرشادية بشأن عقوبات المكتب المفروضة على إيران.
- أصدرت شبكة مكافحة الجرائم المالية مؤخراً ثلاث نشرات إرشادية بشأن جهود إيران لشراء مستلزمات قطاع الطيران التجاري لديها؛ وتهريب النفط، والخدمات المصرفية في الظل، وشراء الأسلحة من جانب النظام الإيراني؛ وشركات الواجهة، وجهات التيسير المالي، والبنية التحتية للأصول الرقمية المرتبطة بالحرس الثوري الإسلامي الإيراني. كما أصدرت الشبكة تحليلاً للاتجاهات المالية يتضمن دراسات حالة عن استخدام إيران شبكات مصرفية في الظل تتكوّن من شركات صرافة وشركات أجنبية للتهرب من العقوبات.

كيفية الإبلاغ عن المخالفات

قد يكون الأفراد الذين يقدّمون طوعاً معلومات عن انتهاكات للقوانين المشمولة بالبرنامج أو عن مؤامرات لارتكاب تلك على مكافآت، إذا أدّت الانتهاكات[1] مؤهلين للحصول على مكافآت، إذا أدّت المعلومات التي يقدّمونها إلى إجراء إنفاذ ناجح تتخذه وزارة الخزانة أو تتخذه وزارة الخزانة أو وزارة العدل، وينتج عنه تحصيل غرامات مالية تتجاوز 1,000,000 دولار أمريكي، مع استيفاء سائر المتطلبات الواردة في المادة 5323 من المادة 31 من قانون الولايات المتحدة (31 U.S.C. 5323) ولائحتها التنفيذية. وقد تكون المكافآت المقدّمة بموجب برنامج شبكة مكافحة الجرائم المالية للمبلّغين عن المخالفات كبيرة، إذ تتراوح بين 10 و30 في المائة من الغرامات المالية المحصّلة. وتهدف هذه المكافآت إلى تشجيع الأفراد المطلعين على مثل هذه الانتهاكات القانونية على تزويد وزارة الخزانة بمعلومات عالية الجودة وقابلة لاتخاذ إجراءات بناءً عليها. ويجوز لوزارة الخزانة، وفقاً لتقديرها، صرف مكافآت لأفراد يعملون، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لدى النظام الإيراني أو بالنيابة عنه، أو لدى مؤسسات مملوكة للدولة. الإيرانية أو بالنيابة عنها، إذا استُوفيت جميع متطلبات البرنامج الأخرى ذات الصلة.

لمعرفة المزيد عن برنامج شبكة مكافحة الجرائم المالية للمبلّغين عن المخالفات، بما في ذلك كيفية تقديم بلاغ، يُرجى زيارة صفحة مكتب المبلّغين عن المخالفات على موقع الشبكة.

[1] انظر المادة 5323 في المادة 31 من قانون الولايات المتحدة (31 .U.S.C 5323). وتشمل القوانين التي يغطيها برنامج شبكة مكافحة الجرائم المالية للمبلّغين عن المخالفات: الفصل الفرعي الثاني من الفصل 53 من المادة 31 من قانون الولايات المتحدة؛ والفصل 35 أو المادة 4305 أو المادة 4312 من المادة 50 من قانون الولايات المتحدة؛ وقانون إدراج كبار تجّار المخدرات الأجانب على قائمة العقوبات (21 U.S.C.1901 وما يليها).